

قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها  
-دراسة قياسية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج Sherrod-

Measuring the financial performance stability of the Islamic banks in light  
of the risks they face  
- A standard study on Saudi AL Rajhi Bank using the Sherrod model-

هداجي نعيمة<sup>1</sup>، سنوسي قويدر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طالبة دكتوراه، مخبر MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،

hadjnaima13@outlook.com

<sup>2</sup> أستاذ محاضر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، .senoucibdl@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/10/1

تاريخ القبول: 2021/7/10

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على مخاطر البنوك الإسلامية و طرق إدارتها و إبراز دور التحليل المالي من خلال النسب المالية و التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للبنوك الإسلامية، و لتوضيح ذلك أجرينا دراسة على أحد البنوك الإسلامية المتمثلة في بنك الراجحي السعودي وهذا للفترة الممتدة ما بين 2008-2018 من خلال حساب مؤشرات الأداء المالي وهي الربحية، السيولة ونسبة كفاية رأس المال بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك، ودراسة استقرار وسلامة أداء البنك باستخدام أحد نماذج التنبؤ بالتعثر المالي Sherrod وذلك بإسقاط متغيرات النموذج على البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للبنك، و توصلت الدراسة إلى أن استخدام نماذج التعثر (الفشل) المالي سيسمح للبنوك بالتنبؤ بالمخاطر التي ستواجهها من أجل أخذ الحيطة والحذر.

**كلمات مفتاحية:** البنوك الإسلامية، المخاطر، الأداء المالي، نموذج Sherrod، بنك

الراجحي.

تصنيف JEL : G21,G32

### Abstract:

The main objective of this study is to identify the risks of Islamic banks and their management methods. Moreover, it highlights the role of financial analysis through financial ratios and the prediction of banking safety degree for Islamic banks. To illustrate this, a study has been conducted on one of the Islamic banks represented by Al-Rajhi Bank for the period between 2008-2018

through the calculation of financial performance indicators, which are profitability, liquidity, and share capital adequacy ratio based on the annual reports of the bank, in addition, the study of the stability and safety of the bank's performance using one of Sherrod's financial prediction models by dropping the model variables on the financial statements extracted from the bank's financial statements. The study concluded that the use of financial defaulting models (Failure) will allow banks to predict the risks they will face in order to exercise caution.

**Keywords:** Islamic Banks, Risk , Financial performance, Sherrod model, Al Rajhi Bank.

**Jel Classification Codes:** G21,G32

المؤلف المرسل: هدايجي نعيمة، الإيميل: hadjnaima13@outlook.com

## 1. مقدمة:

تلعب الصناعة المصرفية الإسلامية في الأونة الأخيرة دور مهم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ بدت البنوك الإسلامية أكثر متانة وقدرة على مواجهة الصدمات ولم يسجل انهيار أي بنك إسلامي. وبسبب الانتشار السريع والتوسع التي تعرفه البنوك الإسلامية في جل بقاع العالم، أصبحت معرضة إلى عدة مخاطر تهدد كيانها واستقرارها المالي لذا وجب على البنوك الإسلامية تكوين إدارة لتدبير هذه المخاطر وتعمل على قياسها والتنبؤ بها للتقليل والتحوط منها أو تفاديها إن أمكن. عليه تأتي هذه الدراسة لمعرفة طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والآليات المستخدمة في إدارتها، وقيام بدراسة على البنك الراجحي ودراسة استقراره يتة وإسقاط نموذج Sherrod عليه لمعرفة مدى تنبؤ البنك بخطر التعثر الذي قد يحدث جراء صيغ التمويل الإسلامية التي يمنحها، حيث امتدت فترة الدراسة من 2008 إلى 2018. ومن هذا المنطلق تظهر معالم إشكالية دراستنا هذه كالآتي:

ما مدى استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها؟

## فرضيات الدراسة:

- إن وجود مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية، يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها.
- أثبتت البنوك الإسلامية استقرارها المالي وحصانته في كنف الأزمة المالية 2008م.
- إن للنموذج دور في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف من خلال نسب التحليل المالي التي يتضمنها.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.
- توضيح الآليات التي يتم من خلالها إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- دراسة أداء بنك الراجحي مع التعرف على نموذج Sherrod ومدى أهميته في إنذار البنوك الإسلامية بخطر تعثر القروض.

### منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتقسيم البحث إلى قسمين الأول نظري يعتمد على المنهج الوصفي والثاني تطبيقي على المنهج التحليلي.

### هيكل الدراسة:

للقوف على مختلف جوانب هذه الدراسة سوف يتم التطرق إلى تحليل العناصر التالية:

- البنوك الإسلامية ومخاطرها.
- آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- قياس أداء بنك الراجحي للتنبؤ بالتعثر المالي وفق نموذج Sherrod.

## 2. البنوك الإسلامية ومخاطرها

### 1.2 تعريف البنك الإسلامي:

تعرف البنوك الإسلامية على أنها "مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً فالمصرف الإسلامي يتلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم و حينما يستخدم هذه النقود في أنشطة استثمارية أو تجارية يكون ذلك على أساس المشاركة في الربح أو الخسارة" . (عبد الرحمن يسري أحمد، 2003). كما تعرف البنوك الإسلامية على أنها "نظام مالي يعتمد على المشاركة في المخاطرة و في الأرباح بدلا من الاعتماد على دفع الفوائد. (هشام جبر، 2008).

## 2.2 مخاطر البنوك الإسلامية:

تتعرض البنوك الإسلامية كتنظيرتها من البنوك التقليدية إلى مجموعة من المخاطر أثناء ممارسة نشاطها فمن بين هذه المخاطر نذكر مايلي:

### 1.2.2. المخاطر المشتركة مع البنوك التقليدية:

#### 1.1.2.2. المخاطر المالية:

##### أ- مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان عندما يكون على أحد الأطراف أن يدفع نقودا وذلك في عقود المدابنة مثل (عقد السلم / عقد الاستصناع) أو أن يسلم أصولا مثل (المرابحة) قبل أن يستلم ما يقابلها من ثمن مما يعرضه لخسارة محتملة، أما في حالة صيغ المشاركة في

الأرباح مثل (المضاربة / المشاركة) فتنشأ مخاطر الائتمان المخاطر عند عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله ، وهذا نتيجة لتباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة /المضاربة ، أما عقود المرابحة هي عقود متاجرة فتنشأ مخاطر الائتمان في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه في تجارته نتيجة عوامل خارجية عامة وليست خاصة به (طارق الله خان و حبيب أحمد، 2003).

#### ب- مخاطر السوق:

تتعرض المؤسسات الإسلامية إلى مخاطر السوق سواء نتيجة تقلبا أسعار السوق، أسعار الصرف. ومن أمثلة مخاطر السوق لدينا مثلا عقد السلم تتعرض له مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى تقلبات في أسعار السلع المشتراة و المدفوعة قيمتها بالكامل بعد إبرام عقد السلم وخلال فترة حيازة السلعة إلى أن يتم بيعها ، وفي حالة عقد السلم الموازي تكون المؤسسات عرضة لمخاطر أسعار السلع نتيجة الحاجة إلى شراء موجود مماثل في السوق الفورية من أجل الوفاء بعقد السلم الموازي (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005).

#### ت- مخاطر السيولة:

يظهر خطر السيولة في البنوك الإسلامية سواء في حالة عجز أو فائض، فحدوث فائض يعني أن البنك غير قادر على توظيف ما لديه من أموال بشكل مناسب، تواجه البنوك الإسلامية خطر السيولة بحجم أكبر من البنك التقليدي وذلك لعدة أسباب:

◀ عدم قدرة البنك الإسلامي على منح قروض بفائدة، وإنما تقوم هي بتمويل المشاريع ودخول كشريك يصعب عليها ضوابط مواعيد تحصيل نتائجها مهما كانت التنبؤات ودراسات الجدوى ويترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة في الوقت المناسب لرد الودائع.

◀ علاقتها مع البنك المركزي حيث يعتبر هذا الأخير الملجأ التي ترجع إليه البنوك التقليدية للإقراض عند مواجهة مشاكل ،عكس البنوك الإسلامية التي لا يمكنها تطبيق نفس الإجراءات خاصة إذا كانت البنوك المركزية تتعامل بالفائدة و الذي يتنافى مع خصوصية البنك الإسلامي (عبد الكريم قندوز، 2014) .

#### 2.1.2.2. المخاطر غير المالية:

تحدث هذه المخاطر نتيجة الأعمال التي تمارسها البنوك ومنها مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية، مخاطر المناقسة، ومخاطر عدم الالتزام.

#### أ- مخاطر التشغيل:

تنشأ مخاطر التشغيل سواء لأخطاء بشرية أو الإدارية (خلل في أنظمة الحاسوب) أو مخاطر تتعلق بالبيئة الخارجية وتشمل الكوارث الطبيعية ،الاحتيايل عبر بطاقات الائتمان وشبكات الحاسوب (علي عبد الله أحمد شاهين، 2010).

### ب- مخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي:

البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية ملزمة بتطبيق التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد/البنك المركزي، فعدم التزام البنك بالقوانين والتعليمات الصادرة تؤدي به إلى حدوث مخاطر مما يعرضه إلى دفع غرامات مادية ومعنوية وتجميد بعض أنشطته، البنوك الإسلامية معرضة بشدة لهذا النوع من المخاطر لذا يتطلب وجود قوانين وتعليمات خاصة بالمصرفية الإسلامية تمكن الرقابة على أنشطتها وذلك بما يتناسب وطبيعة عملها.

### ت- مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية:

البنوك الإسلامية ملزمة على الالتزام بالمعايير الدولية فعدم التزامها بها قد يؤدي إلى عدم قبول البنك من قبل المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الائتماني للبنك، ويمكن قياس هذا النوع من المخاطر عن طريق:

- وجود إدارة للرقابة على المخاطرة.
- الوفاء بنسبة كفاية رأس المال (معياري بازل).
- تطبيق المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة.

### ث- المخاطر القانونية:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي و التشريعات و الأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود و الصفقات، إذ قامت البنوك الإسلامية بتطوير هذه العقود وفق مفهومها للتعاليم الشرعية و الإرشادات الموجهة من الجهات الشرعية و القوانين المحلية وكذلك حسب احتياجاتها (الأخضر لقيطي و حمزة غربي، 2011).

### 2.2.2. المخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية:

بالرغم من اشتراك البنوك التقليدية والإسلامية في مجموعة من المخاطر، إلا أنه يوجد مخاطر إضافية تنفرد بها البنوك الإسلامية، حيث تعتبر صيغ التمويل الإسلامي نوعاً جديداً تميزت وانفردت به البنوك الإسلامية ولا نجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في البنوك التقليدية.

### 1.2.2.2. مخاطر التمويل للصيغ القائم على المديونية (العائد الثابت):

#### أ- مخاطر التمويل بالمرابحة:

تعتبر المرابحة من أكثر الصيغ استخداماً في البنوك الإسلامية ومن شروطها هي تملك البنك للسلعة، وينشأ عن استخدام عقد التمويل بالمرابحة مجموعة من المخاطر وهي:

- حالة المرابحة البسيطة: يتعرض البنك سواء لمخاطر تقلبات أسعار السلعة وهذا يدخل ضمن شريحة مخاطر السوق، أو تعرضه لخطر عدم دفع العميل لالتزاماته في حالة بيع السلعة بالتقسيط.

- حالة المراجعة للأمر بالشراء بالوعد ملزم: قد يتعرض البنك إلى نكول العميل لأخذ السلعة التي طلبها مما يعرض البنك إلى مخاطر انخفاض السلعة، ويمكن للبنك الرجوع على العميل ومطالبته بالخسائر الناتجة جراء عزوفه، وعند عدم وجود خسارة فالعميل غير ملزم بدفع شيء (موسى عمر مبارك أبو حميد، 2008).
- مخاطر ائتمانية تتمثل في عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.
- مخاطر قانونية تنتج عن عدم السداد والمماطلة في الدين.
- مخاطر سيولة قد يتعرض لها البنك ناتج عن الأموال التي استثمارها ولم توفى

بعد.

- ← **مخاطر التمويل بالسلم**: يمكن حصر مخاطر التمويل في النقاط التالية (موسى ادم عيسى، 2014):
  - عدم التزام العميل بتسليم البضاعة في الوقت وبالكمية والمواصفات المطلوبة المتفق عليها في العقد، مما يضيع على البنك فرصة استثمار ثمن البيع في أنشطة أخرى.
  - مخاطر ناتجة عن كوارث طبيعية تؤدي إلى عدم قدرة العميل على تسليم السلعة.
  - عدم قدرة البنك التنبؤ بأسعار السلع.
  - مخاطر أخلاقية والتي تنشأ عندما يقوم العميل باستغلال ثقة البنك، وذلك بعدم استخدام التمويل في الأغراض الإنتاجية مما يترتب عنه عدم قدرته على السداد.
  - مخاطر تشغيلية تتمثل في إجراءات تسلم السلعة ونقلها وتخزينها وتسويقها.
- ← **مخاطر التمويل بعقد الاستصناع**:

- إن عقد الاستصناع هو عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد، على أن يتم صناعته وبنائه وفقاً لمواصفات المشتري وتسليمه له في تاريخ معين وسعر محدد مسبقاً، وهناك حالتين في عقد الاستصناع:
- الحالة الأولى**: إما يتولى البنك إنشاء الأصل وفي هذه الحالة البنك معرض إلى مجموعة من المخاطر وهي (مصطفى محمود عبد السلام، 2012):
- عند إنجاز الأصل من طرف البنك قد يتعرض البنك للاحتمالية تقلبات أسعار المواد الأولية اللازمة في عملية الصناعة.
  - يقوم البنك بتسليم الأصل إلى طالبيه وفق المواصفات، ولكن يمتنع العميل أو يعجز عن دفع ما يترتب عليه للمصرف مما يعرض البنك إلى مخاطر الائتمان.
- الحالة الثانية**: من المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك باستعماله لهذه الصيغة نذكر (فضل عبد الكريم محمد، 2010):
- تأخر الصانع عن تسليم السلعة في موعدها المحدد مما يعرض البنك إلى مخاطر عدم السداد من طرف الزبون.

- مخاطر عدم مطابقة الأصل المستصنع والمسلم وفق ما تم الاتفاق عليه.
- عقد الاستصناع الموازي هو اختلاف تاريخ التسليم عن تاريخ بيع السلعة المصنعة أو الأصول من أجل بيع الأصل وحصول على أمواله، لذا يجب على المؤسسات

التي تبين بهذا النوع العقد أن تكون حذرة من أجل تجنب مخاطر السيولة وأن تعمل على توفير رأس مال كاف لتغطية أي عمليات تصفية.

#### ← **مخاطر التمويل بالإجارة:**

إن استخدام عقد الإجارة في البنوك الإسلامية يتولد عنه مجموعة من المخاطر وهي كمايلي :

- مخاطر عدم دفع الأجرة بانتظام، مما يؤدي إلى تعطيل رأس مال عامل للمصرف سواء من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه أو من حيث تشغيل رأس المال.

- مخاطر التغيير في التكنولوجيا خاصة في الوقت الحالي الذي يعرف تطوراً سريعاً الأمر الذي يستوجب على البنك اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وذلك لتجنب تعرض البنك لخسائر (عبد الوهاب أحمد عبد الله و هلال يوسف صالح، 2016).

- مخاطر شرعية تنشأ عندما يقوم البنك بالربط بين عقد الإجارة وعقد البيع، بحيث يجب أن يكون كل واحد منفصل عن الآخر إذا كانت الإجارة منتهية بالتمليك.

#### أ- **مخاطر التمويل للصيغ القائمة على المشاركة:**

#### ← **مخاطر التمويل بالمضاربة:**

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مجموعة من المخاطر خلال استعمال صيغة المضاربة من بينها:

- تقصير البنك في اختيار المضارب بشكل جيد أو عدم قيامه بدراسة ائتمانية واضحة، فإنه سوف يعرضه إلى مخاطر سوقية وتشغيلية، لهذا يجب على البنك استخدام مؤشرات تسويقية تساعده في معرفة مزايا المشروع ومدى كفاءة المضارب.

- مخاطر ماطلة المضارب في تصفية المضاربة إذ أن معظم مصادر الأموال البنك ذات آجال القصيرة، ينبغي على البنك الدخول في موازنة بين آجال مصادر التمويل و استخداماتها في عمليات المضاربة، لكي يضمن البنك عدم دخوله في أزمة السيولة ويجب تصفية العمليات في آجالها، وإلا ستعود على البنك بمخاطر عديدة منها مخاطر السيولة ومخاطر الربحية بتعطيل رأس المال عن العمل (صادق أحمد عبد الله السبئي، 2017).

- نسبة توزيع الأرباح: سواء في المضاربة المشتركة أو العادية فإن الأرباح توزع حسب الجهد المبذول، فإن أي خطأ في تقدير هذا الجهد يكون على حساب رأس المال.

- الخسارة في حالة وقوعها يتحملها البنك دون المضارب، مما يدفع المضارب إلى التقصير و التقاعس في بذل أقصى جهوده، إذا علم انه لن يضمن شيئاً من رأس المال (حسين بلعجور، 2009).

#### ← **مخاطر التمويل بالمشاركة:**

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مجموعة من المخاطر عند استعمالها لصيغة التمويل بالمشاركة ونذكر منها:

- المخاطر الناتجة عن عدم دفع الشريك نصيب البنك من الأرباح، أو التأخر عن دفعه.

- المخاطر المتعلقة بنزاهة العميل وأخلاقياته: والتي تتمثل في ضعف الأداء من جانب الشريك وعدم التزامه بشروط العقد.

- مخاطر متعلقة بالشكل القانوني للمنشأة المشاركة: ويتعلق بالشكل القانوني للمشروع ومرحلة نمو المشروع حيث أن الشكل القانوني للشركة له دور كبير في زيادة مخاطر أعمالها أو التقليل منها إذ نجد في المنشآت الفردية غالباً ما يتم إدارتها من قبل المؤسس الأصلي و يتوقف نجاحها عليه ،ويكون حجم المخاطرة هنا كبير في حالة تعرض مدير المنشأة لظروف تمنعه من إدارة الشركة كالمرض أو الوفاة أما الشركة الكبيرة لا يتوقف نجاحها على شخص واحد مما يعني أن مخاطر التمويل للمنشأة الكبيرة أقل بالمخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة التي يديرها شخص واحد (حسين بلعجور، 2009).

- مخاطر سوقية والتي تنشأ بسبب التقلبات السوقية وتغير أذواق المستهلكين والأسعار، إضافة إلى تلف البضاعة عند التخزين.

### 3. آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

تتعدد طرق وأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، فمن بين الوسائل والأدوات المتبعة من طرف البنوك الإسلامية لتقليل من حدة المخاطر نذكر مايلي:

#### 1.3 تنويع وتوزيع الاستثمار :

من الوسائل المتبعة لتخفيف من حدة المخاطر هو توزيع وتنويع البنوك الإسلامية لمحفظتها الاستثمارية من خلال (حجم العملاء، الأجل الأنشطة الاقتصادية...) وهذا تطبيقاً للمثل القائل "لا تضع كل البيض في سلة واحدة".

#### 2.3 وجود نظام فعال للمعلومات ورصد المخاطر:

ينبغي على البنوك الإسلامية قبل منحها للأموال أن تلجأ إلى الاستعلام والاستخبار بكل الطرق والوسائل عن وضعية العميل المالية والشخصية والتأكد من نزاهته ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في آجالها، ومن بين الطرق أو المصادر التي يلجأ إليها البنك نذكر:

- إجراء مقابلة مع العميل طالب الأموال: المقابلة الشخصية دور مهم إذ تكشف للبنك شخصية العميل ووضعية مؤسسته ونشاطها ومركزها التنافسي.

- قيام باستخبارات من مصادر خارجية سواء من المصارف الأخرى أو الغرف التجارية، الجرائد الرسمية والمحاكم.

تحليل القوائم المالية للسنوات الماضية من طرف إدارة الائتمان، إضافة إلى القوائم المستقبلية وتحليلها والميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين

### 3.3 وجود احتياطات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة:

يجب على البنوك الإسلامية أن تقوم بتخصيص جزء من الاحتياطات سواء الاختيارية أو الإجبارية وهذا لمواجهة احتياجاتها من السيولة، لأن البنوك الإسلامية أغلبها لا تستطيع الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الربوية، ينبغي على البنك دراسة مواسم السحب والإيداع ودراسة مؤشر السيولة من أجل التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال استحقاقها.

### 4.3 التصكيك:

تعرف الصكوك على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية عيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله وهي البديل الشرعي للسندات وتصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي " (المعايير الشرعية، 2010).

التصكيك له دور مهم في استقطاب موارد جديدة للبنك الإسلامي وتخفيض احتمالية تعرضه للخطر، فالتصكيك هو حصر مجموعة من الأصول المتشابهة وإنشاء أوراق مالية مقابل هذه الأصول وبيعها في السوق المالي، فبواسطة التصكيك يتم تحويل الأصول الغير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول

### 4. دراسة أداء و استقرارية البنك الراجحي وفق نموذج Sherrod:

#### 1.4 لمحة عن بنك الراجحي السعودي:

تأسس مصرف الراجحي سنة 1957 كشركة صرافة تم تحول سنة 1987 إلى مصرف تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار إلى أن حصل على اسمه الحالي "مصرف الراجحي" سنة 2006، يعد مصرف الراجحي ثاني أكبر مصرف بالمملكة العربية السعودية، ويقع مقره بالرياض يتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 60 عاماً في مجال الأعمال المصرفية (مصرف الراجحي، 2019).

تقوم جميع معاملات مصرف الراجحي على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، وحصل المصرف خلال عام 2009م على عدة جوائز من يوروموني وأرابيان بيزنس وأسيان بانكر لإنجازاته في مجال مصرفية الأفراد والشركات مثل جائزة أفضل بنك إسلامي لقطاع التجزئة في السعودية والخليج العربي وأفضل تمويل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

يولي بنك الراجحي أهمية كبيرة لإدارة رأس المال و الالتزام بمتطلبات حيث تتم مراجعة معدل كفاية رأس المال بشكل يومي من قبل إدارة المصرف، فبصدور اتفاقية

قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها

-دراسة قياسية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج Sherrod-

بازل II قام بنك الراجحي بتطبيق الإطار الجديد لبازل وهذا وفقا ما اعتمدته مؤسسة النقد العربي وتحتسب نسبة كفاية رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفق المنهج المعياري (حميد مختار و لطرش مباركة أمة الله، 2016).

#### 2.4 مؤشرات الأداء المالي لبنك الراجحي:

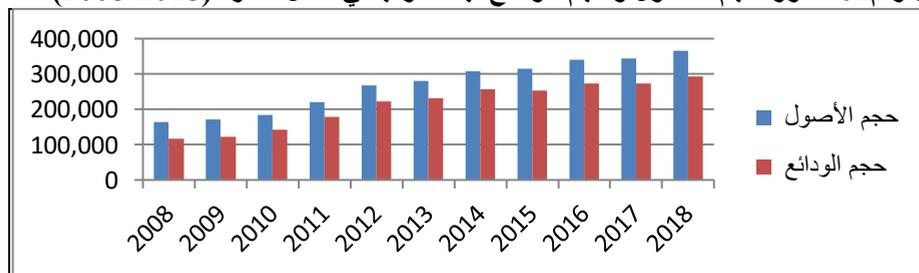
أ- تطور حجم الأصول والودائع لبنك الراجحي:

الجدول رقم 01: تطور حجم الأصول وحجم الودائع لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	الأصول	تطور الأصول	الودائع	تطور الودائع	الودائع/الأصول
2008	163.373	-	116.611	-	71.38%
2009	170.729	+ 4.5 %	122.861	+ 5.36 %	71.96%
2010	184.840	+ 8.26 %	143.064	+ 16.44 %	77.39%
2011	220.731	+ 19.41 %	177.732	+ 24.23 %	80.51%
2012	267.870	+ 21.35 %	221.394	+ 24.56 %	82.64%
2013	279.870	+ 4.45 %	231.589	+ 4.60 %	82.74%
2014	307.711	+ 9.94 %	256.077	+ 10.57 %	83.21%
2015	315.619	+ 2.56 %	252.403	- 1.43 %	79.97%
2016	339.711	+ 7.63 %	272.593	+ 7.99 %	80.24%
2017	343.116	+ 1 %	273.056	+ 0.16 %	79.58%
2018	365.004	+ 6.37 %	293.056	+ 7.32 %	80.28%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي.

#### الشكل رقم 01: تطور حجم الأصول وحجم الودائع لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أن أصول البنك في تطور مستمر طول فترة الدراسة، فأعلى نسبة حققت كانت سنة 2012 أين بلغت 21.35% مقارنة بسنة 2011، لتشهد انخفاضا محسوسا إلى 4.45% في سنة 2013، ولكن رغم هذا الانخفاض الذي شوهد في معدل نمو إجمالي أصول إلا أنه ضل موجبا وهذا يعكس أن البنك قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية و أنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي، أما فيما يخص تطور

حجم الودائع فهي كذلك عرفت ارتفاعا طوال فترة الدراسة فأعلى معدل حققه البنك كان في سنة 2012 أين بلغت نسبة تطور حجم الودائع 24.56% ولكن بحلول 2015 حقق بنك الراجحي معدل نمو سالب قدر بـ 1.43% وهذا الانخفاض راجع سواء لقيام البنك بتخفيض مخاطر انكشافه أمام الودائع من خلال التقليل من الودائع العالية التكلفة في محفظته.

بالنسبة لنسبة حجم الودائع إلى حجم الأصول فالبنك حقق نسب تراوحت ما بين 71.38% و 83.21%، إن نسبة الأصول هي مؤشر لقياس نسبة الإيرادات الإجمالية الناتجة عن كل وحدة نقدية من أصول البنك، والبنك الكفاء هو الذي يستطيع تحقيق توازن بين أصوله وإيراداته.

#### ب- معدل العائد على الأصول "ROA":

يعد هذا المؤشر مقياسا كليا لي التعبير عن أداء البنك وقدرته على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل المستثمرة في حقوق الملكية و الودائع و أية مصادر تمويل أخرى ،و كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان أفضل ويعني ذلك توظيف أصول البنك في استثمارات أكثر ربحية،و النسبة المثلى لهذا المعدل يجب أن تكون أكبر من 1%، ويحسب بالعلاقة التالية (شوقي بورقبة، 2011) :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{الأرباح الصافية (النتيجة الصافية)}}{\text{إجمالي الأصول (الموجودات)}}$$

الجدول التالي يوضح تطور معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال كل سنة من فترة الدراسة.

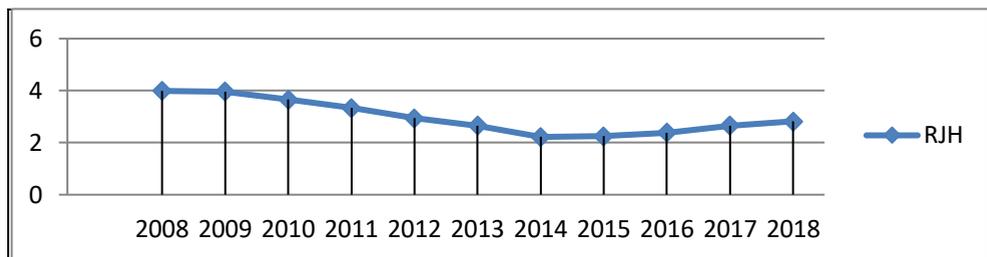
الجدول رقم 02: معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	ROA	السنوات	ROA
2008	3.99%	2014	2.22%
2009	3.96%	2015	2.25%
2010	3.66%	2016	2.39%
2011	3.34%	2017	2.65%
2012	2.94%	2018	2.82%
2013	2.65%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 02: معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)

قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها  
-دراسة قياسية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج Sherrod-



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال النتائج نلاحظ أن نسب معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي طول فترة الدراسة تفوق النسبة المعيارية وهي 1% وهذا شيء إيجابي للبنك ، فأعلى معدل حققه البنك كان سنة 2008 و الذي قدر 3,99 % ليبدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2015 أين حقق البنك أدنى قيمة في هذه الفترة وكان سنة 2014 بحيث بلغ معدل العائد 2,22 % ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى النتيجة الصافية، ليرتفع ابتداء من سنة 2016 ليصل إلى 2,39 % ويواصل الارتفاع إلى غاية 2018 ليصل إلى 2,82 % ،فيلاحظ من خلال هذه النتائج أن أحسن المعدلات التي حققها البنك كانت في السنوات الأولى من فترى الدراسة أي ما بين 2008 الى غاية 2011 وهذا يعكس كفاءة البنك في توظيف أصوله من أجل تحقيق مستوى معين من الربحية خلال هذه السنوات.

ت- معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) Return On Equity "ROE":

تسمى كذلك (مؤشر نسبة أرباح المساهمين) تعد هذه النسبة من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال من طرف البنك أي (نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين) ، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل للبنك لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة، النسبة النموذجية أو المثلى لهذا المؤشر يجب أن تكون أكبر من 15% (عبد الكريم منصور، 2010) ، و تحسب هذه النسبة كالآتي :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين)} = \frac{\text{الأرباح الصافية / حقوق الملكية (المساهمين)}}{\text{السنوات}}$$

الجدول التالي يوضح تطور معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال كل سنة من فترة الدراسة.

الجدول رقم 03: معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)

ROE	السنوات	ROE	السنوات
%16.31	2014	%24.13	2008
%15.28	2015	%23.54	2009
%15.64%	2016	%22.33	2010
%16.35	2017	%20.03	2011

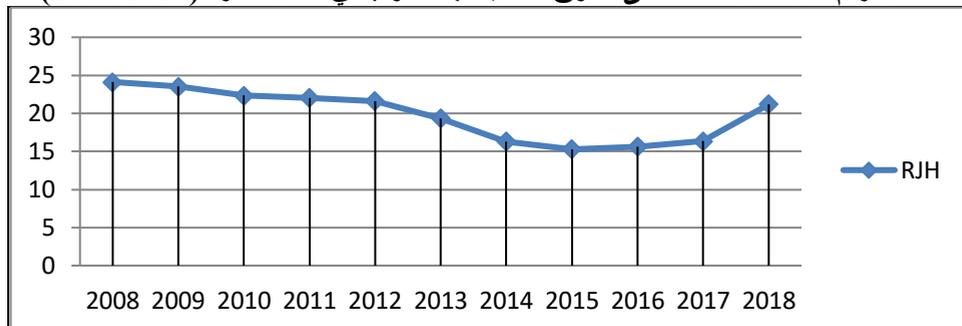
قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها

-دراسة قياسية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج Sherrod-

2012	21.62%	2018	21.20%
2013	16.36%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 03: معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال النتائج و الشكل يلاحظ أن هناك تذبذب على مستوى العائد على حقوق الملكية، ففي سنة 2008 بلغت نسبة العائد 24,13 % و تعتبر هذه النسبة أعلى قيمة للعائد خلال فترة الدراسة لنتخف بحدول سنة 2009 إلى 23,54% لتواصل في الانخفاض خلال السنوات المتتالية ويعود سبب ذلك إلى انخفاض مستوى النتيجة الصافية أي أنها لم تغطي حقوق المساهمين، فارتفاع النتيجة الصافية أو انخفاضها يؤثر سلبا أو إيجابيا على مستوى الأرباح الموزعة على المساهمين، لأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل العائد وبين مستوى توزيع الأرباح على المساهمين، المهم أن المعدلات المحققة تفوق بكثير النسبة المعيارية المحددة بـ 15% و هذا شيء جيد بالنسبة للبنك.

ث- نسب ملاءة رأس المال:

توضح هذه النسبة مدى توفر الأموال لدى البنك لمواجهة احتياجاته ومواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، فهي تعبر عن مدى متانة رأس المال في الصمود عند حدوث خطر ما. الجدول التالي يوضح تطور نسب كفاية رأس المال خلا كل سنة من فترة الدراسة.

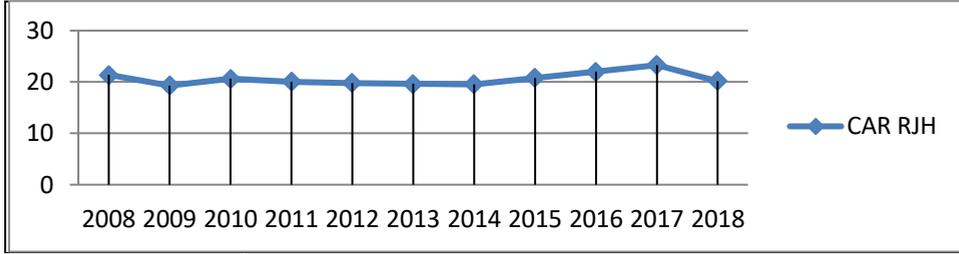
الجدول رقم 04: تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي من الفترة (2008-2018)

السنوات	CAR	السنوات	CAR
2008	21.39%	2014	19.59%
2009	19.30%	2015	20.83%
2010	20.63%	2016	21.98%
2011	20.03%	2017	23.29%
2012	19.83%	2018	20.20%
2013	19.60%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 04: تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي من الفترة (2008-2018)

قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها  
-دراسة قياسية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج Sherrod-



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن جل معدلات كفاية رأس المال لبنك الراجحي خلال السنوات المدروسة أكبر من الحد الأدنى لمعايير لجنة بازل وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية قامت بتعزيز كافة شرائح رأس المال من أجل ضمان نجاح أعمالها، وإن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يدل على قدرة البنوك على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها مستقبلاً.

### 3.4. قياس نموذج "Sherrod" لبنك الراجحي:

#### 1.3.4. نموذج "Sherrod 1978":

يستخدم هذا النموذج من قبل البنوك للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للشركات طالبة القرض أي دراسة سلامة المركز المالي للعملاء المقترضين، هذا النموذج يساعد البنوك على إجراء اختبار استمرارية المؤسسات المتقدمة بطلبات القرض وتقييم مركزها المالي، فهو يعتبر أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل دراسة مخاطر القروض الممنوحة وتكوين مخصص القروض المشكوك في تحصيلها (رافعة ابراهيم الحمداني و ياسين طه ياسين القطان، 2013).

يتكون هذا النموذج من ستة نسب مالية ويسمى مجموع هذه النسب بمؤشر المخاطرة، ونتيجة لهذا المؤشر يتم تصنيف القروض الممنوحة إلى مجموعة من الفئات والتي حددت بخمس فئات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تصنيف القروض تبعاً لمؤشر "Z" وفق نموذج "Sherrod"

الفئة	درجة الخطورة	قيمة المؤشر z
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطر جدا	$Z < -5$

المصدر: نرمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية

قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها  
-دراسة قياسية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج Sherrod-

الخاصة، مذكرة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية  
،2016ص70.

يعتمد نموذج "Sherrod" على ستة متغيرات كمية ممثلة بالنسب المالية وكل نسبة مالية لها وزن نسبي هي تعتبر متغيرات مستقلة والشكل الرياضي للنموذج يكون كالآتي:

$$Z=17x1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$$

Z : المتغير التابع (التعثر المالي).

أما المتغيرات المستقلة فهي من (X1..X6) ويتم حسابها من خلال النسب المالية ويمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: النسب المالية لنموذج "Sherrod"

المتغير	النسب المالية	نوعها	الوزن النسبي بالنقاط
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	مؤشر السيولة	17
X2	الأصول النقدية / مجموع الأصول	مؤشر السيولة	9
X3	حقوق المساهمين / مجموع الأصول	مؤشر الملاءة	3,5
X4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	مؤشر الربحية	20
X5	مجموع الأصول / مجموع الخصوم	مؤشر الرفع	1,2
X6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	مؤشر الرفع	0,1

المصدر: منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، "التحليل المالي-مدخل صناعة القرارات-"، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2005، ص182.

### فمن خلال النموذج يتضح أنه:

- يعبر عن قدرة الزبون على السداد من خلال مجموعة من النسب وهي الربحية، السيولة، الملاءة والرفع المالي.
- مؤشر النموذج يسير في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة، بمعنى كلما ارتفع قيمة المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة الانتمانية للبنك والعكس صحيح.

قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل المخاطر التي تواجهها

-دراسة قياسية حول بنك الراجحي السعودي باستعمال نموذج Sherrod-

- ارتفاع هذا المؤشر في البنوك الإسلامية يدل على أن صيغ تمويل الإسلامي الممنوحة قليلة المخاطر وأن أصحابها سيقومون بالتسديد والبنك يتحوط بشكل جيد من المخاطر المحيطة بهذه الصيغ.

#### 2.3.4. حساب نموذج "Sherrod" لبنك الراجحي:

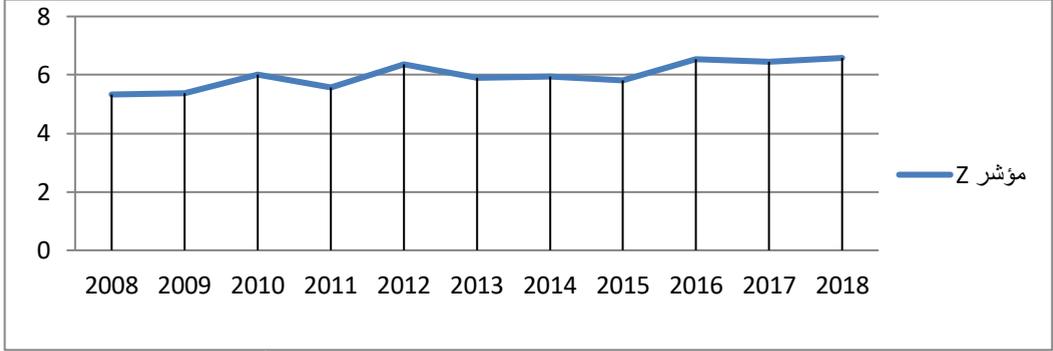
سنستعرض من خلال الجدول الآتي قيم نموذج "Sherrod" لبنك الراجحي وهذا للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2018.

الجدول رقم 07: مؤشر "Sherrod" لبنك الراجحي خلال الفترة (2008-2018)

Z	X6	وز ن X6	X5	وز ن X5	X4	وز ن X4	X3	وز ن X3	X2	وز ن X2	X1	وز ن X1	السنوات
5,3 3	0,1 7	0,1	1,1 9	1,2	0,0 3	20	0,1 6	3,5	0,0 2	9	0,1 3	17	2008
5,3 8	0,1 9	0,1	1,2 0	1,2	0,0 3	20	0,1 6	3,5	0,0 6	9	0,1 1	17	2009
6 9	0,1 9	0,1	1,1 9	1,2	0,0 3	20	0,1 6	3,5	0,1 0	9	0,1 3	17	2010
5,5 8	0,1 7	0,1	1,1 7	1,2	0,0 3	20	0,1 4	3,5	0,0 9	9	0,1 2	17	2011
6,3 6	0,1 6	0,1	1,1 5	1,2	0,0 2	20	0,1 3	3,5	0,1 1	9	0,1 6	17	2012
5,9 1	0,1 6	0,1	1,1 5	1,2	0,0 2	20	0,1 3	3,5	0,1 0	9	0,1 4	17	2013
5,9 4	0,1 6	0,1	1,1 5	1,2	0,0 2	20	0,1 3	3,5	0,1 0	9	0,1 5	17	2014
5,8 2	0,1 7	0,1	1,1 7	1,2	0,0 2	20	0,1 4	3,5	0,0 8	9	0,1 5	17	2015
6,5 4	0,1 9	0,1	1,1 8	1,2	0,0 2	20	0,1 5	3,5	0,1 2	9	0,1 7	17	2016
6,4 4	0,1 9	0,1	1,1 9	1,2	0,0 2	20	0,1 6	3,5	0,1 4	9	0,1 5	17	2017
6,5 8	0,1 6	0,1	1,1 5	1,2	0,0 2	20	0,1 3	3,5	0,1 1	9	0,1 8	17	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الراجحي.

الشكل رقم 07: تغييرات قيمة مؤشر 'Z' وفق نموذج "Sherrod"



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يلاحظ أن قيم مؤشر Z تراوحت ما بين 5,33 و 6,58 و بذلك هي ضمن الفئة الثالثة  $5 \geq Z > 20$  وهي القروض متوسطة الخطورة، مما ينبغي على البنك تدعيم مركزه المالي لمواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر مالي أو فشل مالي، لأن درجة مخاطرة متوسطة تعني تعرض البنك إلى خطر كبير سواء عند طلبات المفاجئة من قبل المودعين أو عند التعرض لخسارة أي استثمار، وبالنظر إلى متغيرات النموذج نلاحظ أن (X1) هي ضعيفة وغير مستقرة وهذا دليل على عدم قدرة البنك على تشغيل رأس المال العامل و الموارد المتاحة لديه، أما فيما يخص متغير (X2) مؤشر السيولة فهو في ارتفاع مستمر طول الفترة الدراسة، وارتفاع هذه النسبة بين مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته، وعند النظر للمتغير (X4) وهو أحد مؤشرات الربحية فهو في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى وهو دليل أن البنك لم يوظف أمواله في استثمارات أكثر ربحية، وبالنسبة للمتغيرات (X5, X6) هي نسب لمؤشر الرفع المالي وتقيس نسبة تمويل الأصول عن طريق الديون فارتفع هذه النسب يدل أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.

#### 5. خاتمة:

من خلال دراستنا حاولنا معرفة طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والآليات المستخدمة للتقليل منها ومواجهتها، إذ تم استخدام أحد أساليب التنبؤ بالتعثر الذي أسقط على أحد البنوك الإسلامية والمتمثل في نموذج Sherrod، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- تتعرض البنوك الإسلامية إلى مجموعة المخاطر، إذ هناك مخاطر مشتركة فيها مع نظيراتها من البنوك التقليدية ومخاطر تختص بها حسب طبيعة عملها المصرفي الإسلامي.

- إن هذه المخاطر بكافة أشكالها لها أثر سلبي على أداء البنك وربحيته.

- يعتبر نموذج Sherrod كنظام للإنذار المبكر بتوقع خطر عجز العملاء عن السداد، الأمر الذي يجعل البنك أكثر حرصاً في مواجهة المخاطر المحتملة.
- لقيام البنوك الإسلامية بأهدافها الاقتصادية وتحقيق أحسن أداء مالي ينبغي إعطاء إدارات هذه البنوك الدور الكبير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
- بناء على ما تقدم يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك بما فيها البنوك الإسلامية أمر ضروري للسماح لإدارة البنك والجهات الرقابية باتخاذ الإجراءات اللازمة، وبالنظر إلى أداء بنك الراجحي ونتائج نموذج "Sherrod"، يلاحظ أنه على البنك العمل أكثر على استقطاب حجم أكبر من الودائع وتنويع عمليات التمويل والاستثمار بالشكل الذي يساهم في زيادة الإيرادات المتولدة عن هذه الأنشطة واستثمار الموارد المالية المتاحة بالشكل المناسب لتفادي وقوع أي ت أو فشل مالي

## 6. قائمة المراجع:

- الأخضر لقيطي، ا. ل. & حمزة غربي، ح. غ. (2011). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية-دراسة ميدانية. -بحث مقدم إلى ملتقى الدولي الأول للإقتصاد الإسلامي-الواقع... و رهانات المستقبل. -غرداية، الجزائر: جامعة غرداية.
- المعايير الشرعية، ا. ا. (2010). المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار. المنامة، البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- حسين بلعجور، ح. ب. (2009). مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة. -الإسكندرية-مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- حميد مختار، ح. م. &، لطرش مباركة أمة الله، ل. م. (2016). أثر المتغيّرات الراهنية على الصناعة المصرفية الإسلامية -مصرف الراجحي بالسعودية نموذجاً. مجلة البديل الإقتصادي، p. 105.
- رافعة إبراهيم الحمداني، ر. ا. &، ياسين طه ياسين القطان، ي. ط. (2013). استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية و المستلزمات الطبية في نينوي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية -العراق، - 464.
- شوقي بورقية، ش. ب. (2011). اكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة- أطروحة دكتوراه. سطيف، علوم اقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- صادق أحمد عبد الله السبئي، ص. أ. (2017). مخاطر صيغ التمويل و الاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، 326.
- طارق الله خان، ط. ا. &، حبيب أحمد، ح. أ. (2003). إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية. -جدة-السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- عبد الرحمن يسري أحمد، ع. ا. (2003). إقتصاديات النقود و البنوك. الإسكندرية-مصر: -الدار الجامعية.
- عبد الكريم قندوز، ع. ا. (2014). تقنيات و استراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية -الفرص و التحديات. مجلة البنية و الاقتصاد و المالية، 26.

- عبد الكريم منصورى, ع. ا. (2010). محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات-DEAدراسة حالة الجزائر.مذكرة ماجستير. تلمسان , تخصص تحليل اقتصادي, الجزائر :جامعة تلمسان .
- عبد الوهاب أحمد عبد الله, ع. ا. & ., هلال يوسف صالح, ه. ي. (2016). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل-دراسة على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية .مجلة العلوم الاقتصادية. 130 ,
- علي عبد الله أحمد شاهين, ع. ع. (2010). القياس المحاسبي لملاءة رؤوس أموال البنوك الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل II.مجلة الجامعة الإسلامية , غزة ,فلسطين. 11-12 ,
- فضل عبد الكريم محمد, ف. ع. (2010). موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي . Retrieved 24 02, 2020, from <https://iefpedia.com/arab>
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية, م. ا. (2005). المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر (المؤسسات) عدا المؤسسات التأمينية (التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية . كوالالمبور ,ماليزيا :مجلس الخدمات المالية الإسلامية .
- مصرف الراجحي, م. ا. (2019, 08 25). نبذة تاريخية . Retrieved 08 25, 2019, from [www.alrajhibank.com](http://www.alrajhibank.com): [www.alrajhibank.com](http://www.alrajhibank.com)
- مصطفى محمود عبد السلام, م. م. (2012). مجلة البيان , Retrieved 01 20, 2020, from <http://albayan.co.uk>مخاطر صيغ التمويل الإسلامي
- موسى ادم عيسى, م. ا. (2014). مخاطر عقد السلم وكيفية معالجته .بحث مقدم إلى ملتقى الخرطوم للصناعة المالية .السودان :مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية .
- موسى عمر مبارك أبو حميد, م. ع. (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II. أطروحة دكتوراه . الأردن ,كلية العلوم المالية و المصرفية ,الأردن :الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .
- هشام جبر, ه. ج. (2008). إدارة المصارف .مصر :الشركة العربية المتحدة .